بارتفاع نسبته 15في المئة عن مستواها في سبتمبر الماضي

«بيتك»: 233 مليون دينار إجمالي تداولات العقار في الكويت خلال أكتوبر

اكد تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي حول حركة التداولات العقارية في السوق المحلي أنه وبانتهاء موسم الأجازات تحسنت قيمة التداولات العقارية الإجمالية بشكل ملحوظ خلال اكتوبر مقارنة بشهر سبتمبر، إذ سجلت قيمة إجمالي التداولات في شهر اكتوبر من عام 2012 حوالي 233 مليون دينار مرتفعة عن قيمتها التي تحققت خلال شهر سبتمبر من نفس العام والبالغة نحو 202 مليون دينار بزيادة قاربت 31 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت 15 في المئة.

واضاف التقرير ان هذا الارتفاع الملحوظ نتيجة لارتفاع التداول العقاري للسكن الخاص في شهر اكتوبر بنسبة 43.7 في المئة، بينما انخفضت التداولات العقارية الإستثمارية بنسبة طفيفة بلغت 1 في المئة، وسجلت التداولات التجارية انخفاض بنسبة كبيرة بلغت 88.7في المئة.

ارتفاع التداول العقاري للسكن الخاص بنسبة 43.7 في المئة

ويأتي أيضاً هذه الإرتفاع الإجمالي كمحصلة للإرتفاع في قيمة إجمالي التداولات العقارية وفقا للعقود والوكالات حيث ارتفعت قيمة تداولات العقود بقيمة مقدارها نحو 25 مليون دينار ونسبتها 13 في المئة عن إجمالي قيمة تداولات العقود في الشهر الماضي حيث حققت حوالي 219 مليون دينار في شهر «اكتوبر» مقارنة بنحو 194 مليون في شهر «سبتمبر». بالإضافة أيضا إلى الارتفاع في قيمة الوكالات حيث سجلت ارتفاعا بنحو 5.4 ملايين دينار ونسبته 62 في المئة لتسجل نحو 14 مليون دينار في شهر اكتوبر مقارنة بقيمة إجمالي التداولات العقارية بالوكالات والبالغة حوالي 9 مليون دينار في شهر سبتمبر.

وقد تضمنت قيمة التداولات العقارية الإجمالية ما نسبته 67 في المئة للسكن الخاص مرتفعة عن نسبتها في شهر سبتمبر والبالغة 54 في المئة بينما تأتي العقارات الإستثمارية في المرتبة الثانية بقيمة تداولات نسبتها 32 في المئة بانخفاض طفيف عن النسبة التي حققتها في الشهر الماضي والبالغة 37 في المئة، وشكلت التداولات العقارية التجارية نحو 1 في المئة من إجمالي قيمة التداولات منخفضة عن نسبتها من قيمة التداولات في الشهر الماضي والبالغة 7 في المئة بينما لم يتم اي عمليات تداول على العقارات الحرفية والمخازن وعقارات الشريط الساحلي خلال اكتوبر من هذا العام بعدما شكلت قيمة العقارات الحرفية والمخازن ما نسبته 2 في المئة من قيمة التداولات في الشهر الماضي. وبرغم ارتفاع قيمة التداولات وعددها إلا انه قد تراجع متوسط قيمة الصفقة العقارية حيث سجل حوالي 285 الف دينار في اكتوبر مقارنة بما قيمته 340 الف دينار في الشهر السابق.

وجاء تراجع متوسط قيمة الصفقة نتيجة لارتفاع عدد الصفقات المتداولة بشكل ملحوظ محققة 818 صفقات خلال شهر اكتوبر « 772 صفقة عقود، 46 صفقة وكالات » بارتفاع قدره 223 صفقة وبنسبة ارتفاع نحو 37.5 في المئة عن عدد الصفقات العقارية الإجمالية في سبتمبر والبالغة 595 صفقة « 562 صفقة عقود، 33 صفقة وكالات».

واستمرت محافظة الأحمدي في مكانتها مستحوذة على أعلى نسبة تداولات حيث بلغ عدد الصفقات المتداولة 307 صفقة بنسبة استحواذ بلغت 38 في المئة منخفضة عن ماحققته في شهر سبتمبر من صفقات بلغت 255 صفقة وبحصة وصلت إلى 43 في المئة من إجمالي عدد التداولات العقارية في سبتمبر، ثم محافظة مبارك الكبير بعدد صفقات 175 صفقة وبنحو 21 في المئة مقارنة بعدد صفقات بلغ 88 صفقة في سبتمبر بحصة بلغت 15 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة في سبتمبر، تليها محافظة حولي بعدد صفقات بلغ 144 صفقة وبحصة قدرها 18 في المئة مقارنة بعدد صفقات 115 صفقة وبحصة قدرها 19في المئة في سبتمبر. جاءت محافظة الفروانية في المرتبة العربية بعدد تداولات بلغ 81 صفقة وبنسبة 10 في المئة مقارنة بعدد صفقات بلغ 52 صفقة بنسبة 9 في المئة من إجمالي عدد تداولات الشهر الماضي.

واحتلت محافظة العاصمة المرتبة الخامسة بعدد 78 صفقة بنسبة 10 في المئة مقارنة بعدد صفقات بلغ 49 صفقة وبنسبة 8 في المئة من صفقات سبتمبر، بينما تأتي محافظة الجهراء في المرتبة السادسة بعدد صفقات 33 صفقة و بنسبة 4 في المئة مقارنة بعدد الصفقات التي حققته في سبتمبر والبالغة 36 صفقة وبحصة قدرها 6 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة.

قيمة إجمالي التداولات العقارية

توزيع حصة التداول العقارية

الأحمدي الأعلى في نسبة التداولات و عدد الصفقات

تراجع متوسط قيمة الصفقة إلى مستوى285 ألف دينار

السكن الخاص

شهدت قيمة التداولات العقارية للسكن الخاص ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر لتصل إلى حوالي 156.519 مليون دينار «حوالي 142.6 مليون دينار للعقود، 13.9 مليون دينار للوكالات» بمعدل ارتفاع نسبته 43.7 في المئة بنحو 47.58 مليون دينار عن قيمة التداولات في شهر سبتمبر والبالغة 108.94 مليون دينار» شكلت العقود نحو 100.94 مليون دينار، وشكلت الوكالات حوالي 8 ملايين دينار».

ويرجع جانب كبير من هذا الإرتفاع إلى الإرتفاع الملحوظ في قيمة تداولات العقود التي بلغت حوالي 142.573 مليون دينار مرتفعة بنحو 42 مليون دينار وبنسبة قدرها 41 في المئة عن تداولات العقود في شهر سبتمبر و البالغة 100.934 مليون دينار، كذلك ارتفاع قيمة تداولات وكالات السكن الخاص لتحقق نحو 13.946 مليون دينار بارتفاع كبير قدره 5.944 ملايين دينار عن تداولات الوكالات للسكن الخاص في سبتمبر والبالغة 8 مليون دينار بنسبة ارتفاع 74 في المئة.

انخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة لعقار السكن الخاص بشكل طفيف لتصل إلى نحو 236.4 الف دينار في شهر اكتوبر مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 241.5 الف دينار في شهر سبتمبر نتيجة الارتفاع الملحوظ في عدد الصفقات المتداولة على العقار السكني الخاص في شهر سبتمبر من هذا العام.

أما فيما يتعلق بعدد التداولات، فقد سجلت التداولات العقارية للسكن الخاص 662 صفقة « منها 617 صفقة عقود، 45 صفقة وكالات » مقارنة بعدد 451 صفقة « منها 419 صفقة عقود، 32 صفقة وكالات» في شهر سبتمبر محققة ارتفاع كبير في محصلة عدد الصفقات في شهر سبتمبر قدره 211 صفقه. وجاءت محافظة الأحمدي بعدد تداولات بلغ 250 صفقة بنسبة 38 في المئة من إجمالي عدد التداولات العقارية للسكن الخاص حيث تركزت أغلب التداولات في منطقة صباح الأحمد البحرية تليها محافظة مبارك الكبير بعدد صفقات بلغ 172 صفقة وبنسبة 26 في المئة وجرى أغلب تداولات المحافظة على منطقة أبوفطيرة، ثم محافظة حولي بعدد صفقات بلغ 86 صفقة وبحصة قدرها حوالي 13 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة للسكن الخاص.

التداولات الاستثمارية:

استقرت قيمة التداولات العقارية الاستثمارية خلال شهر اكتوبر بعد التحسن الملحوظ الذي شهدته خلال شهر سبتمبر إذ بلغت حوالي 75 مليون دينار في أكتوبر « شكلت تداولات العقود نحو 74.9 مليون دينار وشكلت الوكالات 90 الف دينار» مقارنة بنحو 76 مليون دينار في الشهر الماضي سبتمبر « 75.1 مليون دينار عقود، 650 الف دينار وكالات» محققة انخفاضا طفيفا عن قيمتها في شهر سبتمبر بنحو 854.2 مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت نحو 1في المئة.

وقد توزع هذا الإنخفاض الطفيف في قيمة التداولات الإستثمارية على العقود والوكالات إذ انخفضت قيمة تداولات العقود لتسجل 74.865 مليون دينار في أكتوبر بانخفاض قدره حوالي 294 الف دينار وبنسبه اقل من 1 في المئة مقارنة بقيمة قدرها 75.159 مليون دينار في سبتمبر كذلك انخفضت قيمة التداولات العقارية الإستثمارية للوكالات بشكل ملحوظ إذ بلغت ما قيمته 90 الف دينار في أكتوبر مقارنة بنحو 650 الف دينار في الشهر السابق له بانخفاض قدره 560 الف دينار ونسبته 86 في المئة.

وانخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة للعقارات الإستثمارية بشكل غير ملموس إلى نحو 500 الف دينار في شهر سبتمبر مقارنة بمتوسط قدره حوالي 566 الف دينار في الشهر الماضي «سبتمبر» وذلك نتيجة ارتفاع عدد الصفقات على تداولات هذا النوع من العقارات.

وفيما يتعلق بعدد التداولات العقارية الإستثمارية فقد سجلت 150 صفقة في اكتوبر« 149 صفقة عقود، صفقة واحدة وكالات » مرتفعة عن تداولات عن شهر سبتمبر و البالغة 134 صفقة « 133 صفقة عقود، 1 صفقة وكالات».

واستحوذت محافظة حولي على اكبر عدد صفقات حيث بلغت 58 صفقة بحصة قدرها 39 في المئة، تليها محافظة الأحمدي بعدد صفقات بلغ 57 صفقة بنسبة 38 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المتداولة على العقار الاستثماري.

تحسن ملحوظ في قيمة العقار الاستثماري حيث بلغ 75 مليون دينار

العقار التجاري

عادت قيمة التداولات العقارية التجارية إلى الإنخفاض في شهر اكتوبر بعد التحسن الذي شهدته في شهر سبتمبر فقد انخفضت قيمة التداولات العقارية التجارية لتسجل نحو 1.566 مليون دينار في شهر أكتوبر جاءت كلها من التداولات بالعقود مقارنة بحوالي 13.8 مليون دينار سجلت كلها ايضا من العقود في سبتمبر محققة انخفاض بنحو 12 مليون دينار وبنسبة انخفاض وصلت إلى 88في المئة.

وقد انخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات العقارية التجارية في شهر اكتوبر مقارنة بشهر سبتمبر إذ بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة نحو 261 الف دينار في أكتوبر مقارنة بمتوسط قيمته حوالي 3.46 مليون دينار في سبتمبر بانخفاض عدد وقيمة الصفقات العقارية التجارية خلال هذا الشهر ومازالت مساهمة هذا النوع من العقارات مساهمة محدودة مقارنة بما تسهم به قيم تداولات العقارات السكنية الخاصة والتداولات العقارية الإستثمارية.

وبلغ عدد التداولات العقارية التجارية 6 صفقات سجلت في اكتوبر « سجلت جميعها صفقات في محافظة العاصمة» مقارنة بعدد 4 صفقات سجلت في شهر سبتمبر جاءت من خلال «سجلت ثلاث صفقات في محافظة العاصمة وصفقة أخرى سجلت في محافظة الجهراء».

تداولات المخازن

لم تسجل التداولات على هذا النوع من العقارات خلال شهر اكتوبر وفقاً للمسوحات التي قام بها « بيتك » والبيانات الصادرة عن إدارة التسجيل والتوثيق - بوزارة العدل، بينما قد شهدت تحسنا مستمرا بداية من شهر يوليو حتى شهر سبتمبر، مسجلة نحو 3.86 الف دينار في سبتمبر مقارنة بقيمة التداولات في شهر اغسطس والبالغة حوالي 825 الف دينار، وجاءت هذه القيمة من خلال تداول على عقود المخازن جاءت من خلال 6 صفقات سجلت 4 منها في محافظة الفروانية و 2 سجلتا في محافظة مبارك الكبير.

كان قد انخفض متوسط قيمة الصفقة الواحدة من التداولات على المخازن بشكل ملحوظ في شهر سبتمبر مقارنة بشهر اغسطس إذ بلغ متوسط قيمة الصفقة الواحدة 137.5 الف دينار في سبتمبر مقارنة بمتوسط قيمته 825 مليون دينار في اغسطس.

وجرت التداولات على عقارات المخازن في شهر سبتمبر من خلال 6 صفقات « 4 صفقات منها سجلت في محافظة الفروانية وصفقتين سجلتا في محافظة مبارك الكبير» مقارنة بصفقة واحدة سجلت في الشهر الماضي اغسطس سجلت في محافظة الفروانية».

مسؤول عماني يؤكد أهمية الملتقى الأول لصاحبات الأعمال الخليجيات

مسقط - «كونا» - أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة عمان خليل بن عبدالله الخنجي أمس اهمية الملتقى الأول لصاحبات الاعمال الخليجيات الذي تنظمه الغرفة في الـ16 من ديسمبر الجاري كونه يأتي في وقت تمكنت فيه المرأة الخليجية العاملة من اثبات وجودها وجدارتها في القطاع الخاص الخليجي.

وقال الخنجي في تصريح صحافي ان المرأة الخليجية العاملة حققت العديد من النجاحات المتميزة سواء على مستوى الشركات الخاصة أو عبر موقعها الوظيفي في مختلف مؤسسات القطاع كما نجحت في الوصول الى مراتب متقدمة محليا واقليما ودوليا ونالت جوائز واشادات عديدة في مختلف مجالات العمل.

واكد حرص السلطنة على استضافة الدورة الأولى من هذا الملتقى الذي يعقد بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وذلك تأكيدا على الاهتمام الكبير الذي تحظى به المرأة العمانية والدور الريادي الذي تقوم به في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها السلطنة.

واضاف «نحن نحرص على دعم مشاركة المرأة في الوسط الاقتصادي وطرح أهم المستجدات الاقتصادية واستعراض أهم التحديات والمعوقات التي قد تواجهها صاحبات الأعمال الخليجيات والبحث عن حلول ناجعة لها بما يمكنها من تحقيق النجاحات ويعظم من مشاركتها في سوق العمل الى جانب العمل على رفع كفاءتها الاقتصادية حول التغيرات العربية والاقليمية ورصد أهم الكفاءات المتميزة وتكريمها».

وذكر ان الملتقى يناقش على مدى ثلاثة ايام اربعة محاور رئيسة تتمثل في الاهتمام بجيل الشباب سبيل الى اقتصاد مستدام وترسيخ دور المرأة الاقتصادي من خلال غرس ثقافة الابداع والابتكار والنمو الاقتصادي عن طريق القيادة والتعليم وتكامل الاستراتيجيات الخليجية لتحقيق مزيد من النجاحات في عمل المرأة.

يذكر ان الملتقى يشمل تنظيم لقاءات ثنائية وجلسات الطاولة المستديرة بين صاحبات الأعمال اضافة الى اقامة معرض مصاحب سيتم خلاله عرض أهم أعمال المرأة الخليجية ومؤسساتها الرائدة في القطاعات المختلفة.

كما يحرص القائمون على الملتقى على استقطاب عدد كبير من صاحبات الأعمال والعاملات في القطاعين العام والخاص من جميع دول مجلس التعاون للمشاركة في تحقيق أهداف الملتقى المتمثلة في اقتراح وتفعيل الوسائل والاساليب الممكنة لبناء جيل واعد من صاحبات الأعمال في العمل الريادي.

ويهدف الملتقى كذلك الى مناقشة سبل الارتقاء بمساهمات المرأة في التنمية الاقتصادية المستدامة وبما يمكنها من لعب أدوارها المختلفة بشكل ايجابي وأكثر فاعلية في جميع المجالات لاسيما الاقتصادية منها الى جانب ما يمثله الملتقى من فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين صاحبات الأعمال الخليجيات وتعزيز قنوات الاتصال والتنسيق.

9.8 مليارات جنيه رأسمال مشروعات السعودية بمصر

ارتفع رأس المال المصدر للشركات الاستثمارية السعودية الجديدة التي تم تأسيسها في مصر خلال العشرة شهور الأولى من العام الحالي إلى8.9 مليارات جنيه وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وأشارت البيانات إلى احتلال دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني، حيث بلغ رأس المال المصدر 3.9 مليارات جنيه تليها الكويت3.2 مليارات جنيه والبحرين2.4 مليار جنيه، ولبنان2 مليار جنيه ثم قطر1.9 مليار جنيه، وذلك حسبما ذكرت جريدة الاهرام.

وأشارت بيانات هيئة الاستثمار إلى ارتفاع رأس المال المصدر للشركات الاستثمارية الجديدة خلال تلك الفترة بالنسبة للعراق إلى962.5 مليون جنيه وليبيا الى841.3 جنيه والمغرب إلى644.1 مليون جنيه وسوريا إلى651 مليون جنيه والأردن الى466.2 مليون جنيه وفلسطين إلى307.5 ملايين جنيه واليمن36.3 مليون جنيه والسودان35 مليون جنيه وتونس26.3 مليون جنيه والجزائر18.1 مليون جنيه.

السعودية : إرساء المرحلة الثانية من «جبل عمر»

أعلنت شركة جبل عمر للتطوير عن توقيع خطاب ترسية مع اتحاد شركتي الإنشاءات العربية ودريك أند سكل بقيمة تزيد عن 2.5 مليار ريال لتنفيذ أعمال المرحلة الثالثة من مشروع جبل عمر بالمنطقتين N6A.N1 المكونة من قاعدتي بناء وأربعة أبراج فندقية بما فيها البرجين التوأمين.

وقالت الشركة في بيان صحافي إن مدة العقد 36 شهراً،مشيرة إلى أن تمويل المرحلة سيكون من القرض الذي حصلت عليه الشركة من وزارة المالية، متوقعة أن يظهر الأثر الإيجابي من خلال تأجير الأسواق التجارية والأبراج الفندقية بعد الانتهاء منها.

اعتماد الدفعة الأولى من مديري وكالات «أودي» في المنطقة

في إطار تفعيل الفلسفة التي تتبناها شركة أودي «Vorsprung durch Technik»، أي «التقدم عبر التكنولوجيا» في جميع مجالات أعمالها بما في ذلك إدارة الوكالات، أنهى أربعة من كبار مدراء وكالات أودي المعتمدة في المنطقة تدريباتهم في أكاديمية أودي للإدارة، ليتخرجوا منها برتبة «زمالة أكاديمية أودي للإدارة». فقد حقق كل من كريستيان نعمة من أودي لبنان، والين أناستازيو من أودي سوريا، وكل من محمد شواي ومهند الأدهم من أودي المملكة العربية السعودية، أعلى مستوى ممكن في أكاديمية أودي للإدارة، كما تعد الين أناستازيو أول امرأة تتخرج برتبة وكيل أودي رئيسي في المنطقة.

ويضم برنامج مدراء الوكالات من أكاديمية أودي للإدارة وحدات تعليمية متنوعة تشمل علم نفس القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الموارد. وحاليا، هناك 15 ملتحقا في دورة مدراء الوكالات و7 آخرين في دورة المدير المباشر. وعلى مدى العامين الماضيين أكمل 55 مندوبا من الوكالات أكثر من 100 ساعة لكل منهم في تطوير مهاراتهم، وهناك خطط لتنظيم برنامج لخريجي الدورة تشمل الندوات وورش العمل وتبادل أفضل الممارسات.

شيدت أكاديمية أودي للإدارة في الشرق الأوسط أوائل عام 2010 للمساعدة في تحسين الأداء العام لوكالات أودي وتعزيز مهارات فرق العمل بها. والبرنامج - الذي يعد امتدادا لما تعرضه أودي في التدريب والتنمية المهنية في الشرق الأوسط- يهدف إلى التطوير والتحفيز من خلال إنشاء مسارات وظيفية محددة، وتدريب الإدارات الجديدة والقائمة، وتطوير المواطنين بشكل خاص، فضلاً عن تقديمها مكافآت مصممة خصيصا لاحتياجات وكلاء أودي في المنطقة.

اعتماد الدفعة الأولى من مديري وكالات «أودي»